



كلية التربية للعلوم الإنسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>

TUJH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
Tikrit University for Humanities

Dr.. Mahmoud Abbad
Mohammed Al-Jubouri

M. Muthanna Hader Hassan
Al-Jubouri

College of Education for Human Sciences,
Tikrit University

* Corresponding author: E-mail: amir.aljabbar@tu.edu.iq

Keywords:

In
fi
C
M
F

ARTICLE INFO

Article history:

Received 16 Nov. 2020

Accepted 6 Dec 2020

Available online 23 Jan 2021

E-mail

journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iq

E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Money and its Relationship to Price Movement in the Maritime Mamluk State

(AH / 1250-1383 CE 784-648)

A B S T R A C T

Islamic coins are considered among the most important economic history for they contain phrases, ornaments and nicknames. Names are considered as important records for many political, social, religious and economic events which Islamic world witnessed. They also represent one of the financial resources which have no suspicion in a sense that they corrected many concepts which were taken wrongly by historians.

Because of the importance of coins in studying commercial activity of Mamalik state, we choose it as a subject of study. Trading goods prices are connected with current monetary coins in Mamloki markets. The process of spending them is a real problem especially in relation to economic situation of that period of time.

Naval Mamloki states that Islamic states used golden dinars and silver dirhams. They used such kind of coins as a result of the social need in purchasing goods which have less prices than dirhams.

As a result of corruption and fake coins, people started to deal with weighting coins instead of counting.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.1.2021.12>

النقود وعلاقتها بحركة الاسعار في دولة المماليك البحرية

(784-648هـ/1250-1383م)

أ.د. محمود عباد محمد الجبوري / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م. مثنى حاضر حسن محمد الجبوري

الخلاصة:

تعد النقود الإسلامية من أهم المصادر التاريخية لدراسة التاريخ الاقتصادي؛ بما تحمله من عبارات، وزخارف، وألقاب، وكلها علوم مساعدة لإيصال الحقيقة التاريخية، فضلاً عن الأسماء التي تعد سجلاً مهماً لكثير من الأحداث السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية التي مر بها العالم الإسلامي، كما وأنها تمثل إحدى المصادر المادية التي لا تقبل الشك، فقد صحت كثير من المفاهيم الخاطئة لدى

المؤرخين.

وهي تمثل كذلك أهم الوسائل التي كانت متبعة في إجراء المبادلات التجارية، وحصر الواردات والنفقات، ومقياساً أساسياً في تقدير قيم السلع.

ولأهمية النقود في دراسة النشاط التجاري لدولة الممالك البحرية فقد اخترنا (النقود وعلاقتها بحركة الاسعار في دولة الممالك البحرية) موضوعاً لبحثنا المستل من أطروحة الدكتوراه؛ لارتباط أسعار السلع التجارية بالوحدات النقدية المتداولة في الأسواق المملوكية، كما تمثلت عمليات البيع والشراء وأساليب التعامل التجاري بالقوة الشرائية للنقود وحركة التعامل بها داخل الأسواق، ويمثل استقرار عمليات الصرف، أو اضطرابها مؤشراً حقيقياً لما كانت عليه الأوضاع الاقتصادية في تلك الحقبة.

وقد استعملت دولة الممالك البحرية كغيرها من الدول الإسلامية الدينار والدرهم الفضية، فضلاً عنها استعملت الفلوس نتيجة احتياج المجتمع إلى عملة لشراء السلع التي يقل سعرها عن الدرهم أو أقل من أن تباع بذهب أو فضة، فضربوا الفلوس لسد هذه المشكلة، والتي اسموها بالمحققات. وأدت كثرة الفساد والزغل (الغش) في العملة، ولاسيما الفلوس إلى أن يتم التعامل في النقود بالوزن بدل العد، لذا لجأ الناس إلى وزن تلك الفلوس حتى لا يحدث نقص في الفلوس التي يحصل عليها الشخص.

أولاً: الأقاليم المملوكية

قبل الشروع في الحديث عن النقود المملوكية لابد من تحديد البقعة الجغرافية التي قامت عليها دولة الممالك البحرية، فالكل يعلم أن هذه الدولة قامت خلفاً لسلفها دولة الايوبيين وذلك بعد وفاة آخر سلطان أيوبي، وقيام زوجته شجر الدر⁽¹⁾ بإخفاء الخبر عن الناس فتسلت زمام الأمور وقيادة الدولة⁽²⁾ والتي كانت قد فرضت سيطرتها على عدة أقاليم مهمة، غير أن وصول سلاطين أقوى إلى السلطة، لاسيما بعد انتصارهم على المغول في معركة عين جالوت (658هـ/1259م) في أشرس هجمة تعرض لها المسلمون عقب سقوط عاصمة الخلافة العباسية سنة (656هـ/1258م) وأنهت تفوق المغول الحربي⁽³⁾.

إنّ المنتبج أهم المراكز التجارية التي كانت تحت سيطرة الممالك في مصر، وبلاد الشام، والحجاز، والتي أعلنت الولاء للدولة المملوكية في كثير من الأحيان واعترفت بالسلطان المملوكي في الخطبة، والسكة، وكان ذلك منذ أن حج السلطان المملوكي الظاهر بيبرس سنة (667هـ/1279م) وكسا فيها الكعبة المشرفة وأمر بضرب النقود باسمه، وبذلك تكون مكة المكرمة والحجاز بشكل عام تحت سلطة الممالك⁽⁴⁾.

ثانياً: النقود المملوكية

في بداية حديثنا عن النقود المملوكية لا بد من ذكر النظام المعمول به في ذلك العصر

فقد كان الناس يتعاملون به في تجارتهم الداخلية إلى جانب تعاملهم بالنقود ألا وهو نظام المقايضة والذي يتمثل بمبادلة سلعة بمكان سلعة أخرى دون أن يكون هناك وسيط للبيع كالنقود، وكانت هذه الظاهرة التجارية قد انتشرت في الأرياف أكثر منها في المدن، فقد أورد المقرئزي⁽⁵⁾ نصاً يدل على هذا النوع من عمليات البيع والشراء بقوله: "وأدركت أنا والناس من أهل ثغر إسكندرية وهم يجعلون في مقابلة الخضر والحوامض والبقول و000 كسر الخبز ولشراء ما يراد منه، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسبعمئة، وأدركنا ريف مصر وأهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات بالبعض الدجاج وبنخال الدقيق".

أما النقود فهي تُعد الوسيلة التي يتم من خلالها البيع والشراء بين الناس، وهي مقياس حقيقي لقوة الدولة الاقتصادية، وبذلك هي تمثل رمز تلك الدولة، وتُعد من أهم الوسائل المعاملات التجارية التي يحتاجها الناس في تقدير مختلف أنواع السلع⁽⁶⁾.

وكانت النقود في دولة المماليك البحرية تتألف من الدينار الذهبية⁽⁷⁾، والدرهم الفضية، والفلس النحاسية، غير أنَّ الذهب بقي هو المعيار الرئيس الذي حددت العملات الأخرى على أساسه، إلا أنه خضع لتغيرات متعددة من حيث العيار والوزن والحجم، علاوة على تحديد سعرة بين الفينة والأخرى تبعاً لرغبة السلطان، ولا سيما عند ضرب نقود جديدة باسم السلطان الجديد⁽⁸⁾، وكان الوزن المستعمل في كل من الدينار والدرهم هو المتقال⁽⁹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ سلاطين المماليك البحرية قد ساروا على نهج أسلافهم الأيوبيين في بداية حكمهم للدولة، ففي هذا المجال تذكر المصادر التاريخية أنهم "اقتدوا بهم في جميع أموالهم وأقروا نقدهم على حاله، من أجل أنهم كانوا يفتخرون بالانتماء إليهم"⁽¹⁰⁾.

ويرى أحد الباحثين المحدثين أن النقود العربية الإسلامية لم تعرف حقبة من الاضطرابات كالحقبة التي شملت عصر المماليك؛ لأنها شهدت كثرة التغير والتبديل في النقود سواء في أوزانها أو معاييرها أو أنواعها من دنانير ودرهم وفلس، والتي ساءت فيها أحوال الناس، ولم تستقر النقود على حال طيلة العقد الأول من دولة المماليك البحرية؛ وذلك بسبب عدم استقرار الحالة السياسية، والاحول والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها الدولة⁽¹¹⁾.

وقد شهدت تلك الحقبة كثيراً من التغيرات في النقود، ولا سيما بعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة (658هـ/1260م) بسبب انتشار النقود الصليبية الياقية⁽¹²⁾، والتي ترتب عليها غلاء في أغلب السلع الاستهلاكية، إلا أن تم التخلص منها في نهاية العام المذكور⁽¹³⁾.

ونتيجة لذلك بقي النقد مضطرباً طوال العشر سنوات الأولى من عمر الدولة حتى تولى الملك الظاهر بيبرس (658-676هـ/1260-1277م) وأمر بضرب دراهم ظاهرية باسمه، واسم

ال خليفة الحاكم بأمر الله العباسي (661-701هـ/1262-1300م)، وكان شعارها صورة سبع، وأمر أن يتعامل بها بمصر والشام، فاستقر الحال قليلاً، غير أنه قد تغير، بعد أن تم التلاعب في وزن الفلوس، وكثر ضربها، وأرتفع سعر صرفها بأكثر من قيمتها الفعلية⁽¹⁴⁾.

وفي عهد السلطان السعيد بركة خان ابن الظاهر بيبرس (676-678هـ/1277-1279م) ضربت الدنانير ونصف الدينار، وكان في عهده كذلك أول ظهور للرنوك على النقود⁽¹⁵⁾. أما في عهد الناصر محمد بن قلاوون (693-694هـ/1293-1294م) فقد ضربت دنانيرٌ ودرهمٌ وفلوسٌ بالقاهرة ودمشق سنة (693هـ/1295م)⁽¹⁶⁾.

وبدأ التعامل بالنقد وزناً لا عدداً سنة (695هـ/1297م)⁽¹⁷⁾، في عهد العادل زين الدين كتبغا (694-696هـ/1293-1294م) بعد أن كثر زيف العملة وخلط بعضها بالرصاص، فسك كذلك عملة جديدة قيمتها ثمانية وأربعين فلساً لكل درهم، والغى النقد الورقي، وجعلها عملة واحدة في مصر والشام من أجل تنشيط التجارة بينها دون عائق⁽¹⁸⁾، بعد أن شق على الناس التعامل بالفلوس بدمشق⁽¹⁹⁾، وأمر أن توزن النقود بالميزان سنة (695هـ/1259م) كل رطل بدرهمين، وزنة الفلوس درهم وهذا أول ما عرف التعامل بالفلوس وزناً لا عدداً⁽²⁰⁾.

ويبدو أن السبب الذي جعل الناس تتعامل في النقود في الوزن بدل العدد؛ هو كثرة الفساد والزغل في العملة، ولاسيما الفلوس التي كانت تتعرض لنقص في أوزانها فظهرت فلوس خفيفة الوزن، لذا لجأ الناس الى وزن تلك الفلوس لتلافي النقص في الفلوس التي يحصل عليها الشخص، فإذا كانت خفيفة فسوف يكون عدد القطع النقدية أكثر مما إذا كانت ثقيلة أو على الوزن الشرعي، لكي لا يتأثر من ذلك البائع أو المشتري.

ومما يستحق الذكر في هذا المجال أن العملة شهدت نوعاً من الاستقرار مدة من الزمن، وذلك في سلطة الناصر محمد بن قلاوون في ولايته الثالثة التي امتدت إلى حوالي اثنتين وثلاثين سنة (709-741هـ/1310-1341م) والتي نعمت فيها الدولة بنوع من الاستقرار، إذ سك خلالها النقود، وأصلحت بعض العملات المغشوشة⁽²¹⁾.

غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً، وأن إجراءاته لم تستطع التخلص من غش العملة وزيفها، ففي عهد الصالح عماد الدين إسماعيل (743-746هـ/1342-1345م) وتحديداً سنة (745هـ/1345م) توقفت أحوال التجار بمصر وأغلق كثير من حوانيتهم، بسبب زيف النقود وخطها بالرصاص، فنودي بالناس أن لا يؤخذ من الفلوس إلا ما عليه سكة السلطان للحد من تلك الظاهرة وعودة الاسواق الى طبيعتها⁽²²⁾، وفي سلطة المظفر حاجي سنة (747هـ/1346م) ضرب سكة جديدة باسمه⁽²³⁾.

وبطبيعة الحال فإنَّ كل عمليات التزييف وما يرافقها من زيادة سعر الصرف أو نقصه، كان يؤدي دون شك الى ارتفاع في أسعار السلع التجارية، وهذا بحد ذاته له تأثير مباشر على عمليات البيع والشراء، فإن أي سلعة إذا ما ارتفع سعرها في الاسواق التجارية فإن الطلب عليها سيكون ضعيفاً إذا ما قورن مع سعرها الطبيعي أو في الأيام التي ترخص فيها أسعار تلك السلع، وهذا بدوره سوف يؤثر تأثيراً سلبياً مباشر على التجار مما أضطر كثيراً منهم إلى غلق حوانيتهم بسبب الخسائر التي يتعرضون لها، وهذا كله يعود بمردود سلبي على التجارية الداخلية بشكل خاص، وعلى عامة الناس بشكل عام.

ومن الشواهد التاريخية على التدهور في النظام النقدي في دولة المماليك البحرية ما ذكره القلقشندي⁽²⁴⁾ بقوله: "إن صرف الذهب بالدينار المصرية لا يثبت على حال بل يعلو تارة ويهبط تارة أخرى بحسب ما تقتضيه الحال" ومن ذلك ما نجده في سنة (775هـ/1367م) والتي انخفض فيها قيمة صرف الدينار إلى سبعة عشر درهماً فضياً ونصف درهم⁽²⁵⁾، وكانت قيمة الدينار هي عشرون درهماً نفرة⁽²⁶⁾.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى ما كانت تتعرض له الدولة من اضطرابات في تلك الحقبة، ولا سيما النزاع السياسي على السلطة، فضلاً عن الأمراض والأوبئة التي حصلت، كالذي حل في سنة (769هـ/1367م) علاوة على والازمة الاقتصادية التي حصلت سنة (775هـ/1373م)⁽²⁷⁾، والتي كان لها تأثير على الوضع النقدي كغيره من الأوضاع.

مما سبق يتبين لنا أنَّ الوزن الشرعي للدينار هو عشرون درهماً، والذي بقي محافظاً عليه أغلب أيام دولة المماليك البحرية، وقد يزيد وينقص عن ذلك قليلاً بحسب الظروف التي تمر بها الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية.

وكان التداول يتم عادة بأكثر من نوع من الدينار الذهبي في عصر المماليك البحرية سواء من قبل الناس أو من قبل الدولة، ففي كثير من الأحيان نجد أنَّ سلاطين المماليك البحرية كانوا قد قدروا نفقات الدولة ومصروفاتها بنوعين أو ثلاثة أنواع من النقود، كما وعقد كذلك كثير من صفقاتها التجارية على هذا الأساس، وقد اتخذت الدولة من الدينار الذهبي قاعدة النقد في البلاد وغطاء عاماً لنفقاتها⁽²⁸⁾.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الدنانير الذهبية في عصر المماليك البحرية كانت هي الأساس النقدي المتبع والمستعمل في ذلك العصر فلا تتغير إلا بإعلان رسمي من قبل السلاطين، وكان تلاعب السلاطين بها، سواء في الوزن أو العيار كفيل بأن يجعلها غير موثوق بها من قبل التجار وغيرهم⁽²⁹⁾.

وبالعودة إلى أنواع النقود نجد أنَّ الدراهم الكاملة⁽³⁰⁾ والظاهرية ظلت مستعملة حتى أواخر دولة المماليك البحرية، ففي سنة (781هـ/1380م) ظهر الدرهم الحموي، فتضرر الناس من ذلك بسبب نسبة النحاس المرتفعة فيها، فكان ذلك سبباً في تذبذب الأسعار⁽³¹⁾.

أما الفلوس فكان السبب الرئيسي في ضربها هو أنَّ الناس احتاجت إلى عملة لشراء السلع التي يقل سعرها عن الدرهم أو أقل من أن تباع بذهب أو فضة، فضربوا الفلوس لسد هذه المشكلة، والتي اسموها بالمحقرات⁽³²⁾.

واستخدم المماليك نوعين من الفلوس، النوع الأول منها: هو الفلوس التي طبعت في دار السكة السلطانية، والتي كان يطلق عليها الفلوس الصغار؛ لصغر حجمها وخفة وزنها، إذ أن كل ثمانية وأربعين فلساً منها يساوي درهماً فضياً واحداً، والتي استمر التعامل بها حتى سنة (759هـ/1357م) والتي سكت الدولة فيها فلوساً أطلق عليها الفلوس الجدد المشهورة بكبر حجمها وثقل وزنها، فأصبح وزن كل درهم يساوي أربعة وعشرين فلساً منها، فاستحسنها الناس⁽³³⁾.

أما النوع الثاني فهي الفلوس التي كانت تطبع خارج السكة السلطانية، وكان يطلق عليها الفلوس العتق أي القديمة، وهي عبارة عن خليط من النحاس الأصفر والاحمر خفيفة الوزن، وكان التعامل بها عن طريق الوزن لا العد، غير أنها لم تكن تحظى بالقبول كالنوع الأول؛ لذلك تُرك التعامل بها تدريجياً⁽³⁴⁾.

وكما هو الحال مع مصر والشام فإن السكة التي كان معمول بها في الحجاز هي الدنانير الذهبية والدراهم الفضية⁽³⁵⁾، ووجد فيها كذلك الدراهم النقرة⁽³⁶⁾.

وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك سك للنقود في الحجاز، بل أنَّ الظاهر بيبرس لما حج سنة (667هـ/1269م) اتفق مع صاحب مكة بأن تكون الخطبة له، وأن تضرب النقود باسمه⁽³⁷⁾، واستمر الحجاز على هذا المنوال في التبعية لسلطين المماليك البحرية؛ لذلك بقوا على نقش اسم الخليفة على السكة في عهد المنصور سيف الدين قلاوون (678-689هـ/1279-1290م)⁽³⁸⁾، وابنه الأشرف خليل (689-693هـ/1290-1293م)⁽³⁹⁾ وهكذا.

ولا بد من أنَّ المكانة الدينية لمكة المكرمة جعلت منها سوقاً مهمة بالنسبة للسلع التجارية والنقود، فقد استعملت فيها معظم العملات المتوفرة في ذلك العصر سواء من التي كان يرسلها السلاطين والأمراء كهدايا وهبات أو في أوقات الأزمات، أو من العملات الأجنبية التي كان يجلبها الحجاج والمعمرون والتجار الذين يزورونها من الخارج⁽⁴⁰⁾، وقد انعكس بشكل كبير على سعر صرف الدينار، أو القوة الشرائية له مقارنة مع العملات الأجنبية التي على ما يبدو أنها

كانت معلومة الوزن والعيار وقليلة التزوير؛ لذلك كان إقبال الناس عليها كثيراً⁽⁴¹⁾.

وكانت دور ضرب النقود منتشرة في أقاليم دولة المماليك البحرية ومدنها المختلفة، فقد وجدت دور ضرب النقود في الديار المصرية والشامية والحجازية⁽⁴²⁾، وكانت تلك الدور تحت الإشراف الحكومي المباشر، لأهميتها في ضبط الأسعار والحفاظ عليها، ففي سنة (730هـ/1329م) مثلاً، أختل عيار الذهب الذي أصدرته إحدى دور الضرب، فتضرر الناس كثيراً في أموالهم، مما أدى إلى تدخل الدولة ومحاسبة موظفي وعمال دار الضرب، فغرمتهم مبلغ خمسمائة ألف درهم؛ نتيجة لإهمالهم وتهاونهم في عيار العملة التي ضربوها⁽⁴³⁾.

وكغيرها من النقود الإسلامية فقد تزينت نقود دولة المماليك البحرية بالنقوش والكتابات المتمثلة باسم السلطان الذي ضربت في عهده، وقد نقش عليها لقب السلطان، وبعض الآيات القرآنية، فضلاً عن مكان الضرب وتاريخه⁽⁴⁴⁾.

ثالثاً: أسباب تذبذب سعر صرف النقود وانعكاسه على عمليات البيع والشراء

كانت هناك علاقة كبيرة بين النقود وحركة الأسعار في الأسواق المملوكية، فعندما تكون أوضاع النقود مستقرة، وأوزانها ثابتة، ومعلومة للناس ينتج عنه استقرار بالأسعار، وثبات أسعار الصرف، غير أن العكس من ذلك أي إذا ما اضطربت أوضاعها أو زُيفت سواء بالحجم أو الوزن أو خلطها بمعدن آخر، فإن ذلك يؤدي إلى عدم ثقة الناس بها ولا سيما التجار، فيترك كثير منهم الأسواق ويغلقون حوانيتهم فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وأزمات في الأسواق.

وبهذا الصدد فإن أكثر شيء كان يؤثر على النقود ويؤثر بدوره على حركة الأسعار هو عمليات تزيف العملة، والتي كان يطلق عليها عمليات الزغل، والتي كانت لها تأثيراً مباشراً على الأسواق بسبب قلة القيمة الشرائية لكثير منها، فأثرت بشكل مباشر على أحوال الناس بسبب ارتفاع الأسعار والاضطراب النقدي وفي ذلك يقول المقريزي⁽⁴⁵⁾: "فصاروا يأخذون 000 عن كل درهم فضة أوقيتين فلوساً وتسمى درهماً وارتفعت أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة فصار من معلومه مثلاً مائة درهم في الشهر - وكان قبل هذه الحوادث والمحن يأخذها فضة عنها خمسة مثاقيل ذهباً - فإنه الآن يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلاً وثلثي رطل من الفلوس يقال لها مائة درهم ولا تبلغ ديناراً واحداً فيشتري بهذه المائة ما كان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير فإن كل سلعة كانت تباع بدينار لا تباع الآن إلا بدينار وبأكثر من دينار. وأما الأجراء وأصحاب الصنائع فإن أجورهم تزايدت فكل من كانت أجرته درهماً، لا يأخذ الآن إلا خمسة فما فوقها. وكذلك التجار ضاعفوا ربحهم

في بضائعهم وأما أرباب الإقطاعات فإنهم جعلوا كل فدان بستة أمثال ما كان " وفي حديث آخر يذكر أنه: "كثرت المصادرات بدمشق وغلت أسعار المبيعات بها لتحول أحوال النقود وكثرة تغييرها فإن الفلوس كثرت وصغر حجمها من أجل أنها كل قليل تضرب جددا وتصغر وينادي على التي قبلها بالرخص فتشتري لدار الضرب وتضرب ثم بعد أيام تعاد العتق قبلها إلى الميزان. فتضرر الناس وبلغ صرف العشرة منها بخمسة وعشرين وتزايدت حتى بلغت العشرة ثلاثين وبلغ الدينار المشخص سبعين وانتهى إلى ثمانين درهما فنودي على الفلوس بتسعة دراهم الرطل"(46).

ومما زاد في الحال سوءاً، هو عملية بيع السلعة بسعرين بدلاً من السعر الواحد، فخرس بذلك الناس كثيراً⁽⁴⁷⁾، فضلاً عن عدم استقرار اسعار تبادل النقود وعدم ثباتها⁽⁴⁸⁾.

ومن الملاحظ على بعض دور الضرب أنها قد تعمدت في تزيف العملة والنقص من وزنها؛ لسد الكلفة المترتبة على ضربها أي أن هذا النقص جعلوه كضريبة يستوفونها من العملة نفسها لقاء ضربهم لها، بدليل ما ذكره القلقشندي⁽⁴⁹⁾ بقوله: "إلا أن الغالب فيها نقص أوزانها، وكأنهم جعلوا نقصها في نظير كلفة ضربها".

والظاهر أن النقص الذي حصل في معدن الذهب الفضة كان له تأثير على القيمة الشرائية للدرهم والدينار، فكان من نتيجة نقص الفضة في البلاد هو نقص نسبتها في الدرهم، فبعد أن كان سعر صرف الدينار عشرون درهماً، أصبح خمس وعشرون ومن ثم زاد إلى الثلاثين، فأدى ذلك الى توقف الدولة عن سك دراهم فضية جديدة⁽⁵⁰⁾.

وأمر طبيعي أن عمليات الغش في أوزان أو أحجام العملات النقدية، كان لها مردود سلبي على الاسواق وأسعار السلع التجارية، الذي بدوره يؤثر على العلاقة التجارية بين البائع والمشتري على حد سواء.

واللافت للنظر أن التغييرات التي حصلت على النقود المملوكية، وما آلت اليه الظروف التي مرت بها، كانت من أهم الاسباب التي أدت إلى تدهور أحوال الدولة، ففي هذا الصدد يذكر المقرئزي⁽⁵¹⁾ "فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئاً يسيراً، وإما اعتبار ما دهم الناس من كثرة الفلوس، فأمر لا أشنع من ذكره، ولا أظع من هوله، فسدت به الأمور ، واختلت به الأحوال ، وآل أمر الناس بسببه إلى العدم والزوال ، وأشرف من أجله الاقاليم على الدمار والاضمحلال "

وفي موضع آخر يذكر المقرئزي⁽⁵²⁾ "وضربت الفلوس، وتوقفت الناس فيها لخفتها، ونودي في سنة خمس وتسعين وستمائة أن توزن بالميزان ، وأن يكون الفلوس زنة درهم ، ثم

نودي على الرطل منها بدرهمين، وكان هذا أو ما عرف بمصر من وزن الفلوس، والمعاملة بها وزناً لا عدّاً".

وخير شاهدٍ على ما للنقود من علاقة بحركة الاسعار هو أنّه "أبتلى الناس بالشام بغلاء شديد عام في جميع الأشياء من المأكول والملبوس وغيرهما وبلغ رطل الخبز درهمين ورطل اللحم خمسة عشر درهماً 000 والجبن درهماً ونصفاً والثوم أوقية بدرهم والعنب رطلاً بدرهمين ومن أكثر أسبابه ما أحدثه الفرنج من ضرب الدراهم المعروفة باليايفية وكانت كثيرة الغش قيل أنه كان في المائة نحو خمسة عشر درهماً فضة والباقي نحاس وكثرت في أيدي الناس وتحدث في إبطالها مراراً فبقي كل من عنده شيء حريص على إخراجها خوفاً من بطلانها فتراه يدب في شراء أي شيء كان فيتزايد في السلع بسبب ذلك إلى أن بطلت"⁽⁵³⁾.

ومما تقدم يتضح أنّ هناك علاقة قوية بين النظام النقدي وبين اسعار السلع التجارية، إذ أنّ التدهور في النظام النقدي ينتج عنه تدهور حالة الاسواق وربما تعطلها في بعض الاحيان، ومما يؤثر ذلك على سعر العملة مقابل الحركة التجارية، فأى تغيير في أسعار النقود يؤدي الى غلق كثير من التجار حوانيتهم وتوقف النشاط التجاري فيها.

وتورد لنا المصادر كثير من الامثلة على عمليات التزييف وما لها من دور مباشر في كساد حركة الاسواق، والتي منها ما حدث سنة (724هـ/1323م) لسعة غش العملة وتزييفها، لذلك توقف الناس عن أخذ الفلوس، وكثر ردها وعوقب الباعة على ذلك بالضرب والتنديد، إلى أن فسد الحال، وأغلقت الحوانيت وارتفعت الاسعار⁽⁵⁴⁾، وكذلك سنة (749هـ/1348م) فقد عمل تزييف النقود إلى توقف عمليات البيع والشراء في الاسواق⁽⁵⁵⁾.

وعلى صعيدٍ آخر فإنّ هناك علاقةً قويةً بكميات النقود المتوفرة في الأسواق مع قوتها الشرائية والتي يطلق عليها في الوقت الحاضر بالتضخم، أي أن النقود موجودة بكثرة لكن قوتها الشرائية منخفضة، وبذلك فإن الشخص إذا أراد شراء سلعة معينة فإن النقود التي يحتاجها لذلك ربما تساوي ضعف سعرها في وقت سابق، وقد تعرض لمقريزي لهذه المشكلة في عصره والعصور السابقة له وقد أطلق عليه لفظ (الغلاء)، أي الارتفاع في مستوى الاسعار، يقابلها عدم ثبات اسعار النقود، من خلال الاكثار في ضرب النقود التي كثرت في أيدي الناس مما أدى إلى رخصها⁽⁵⁶⁾، فكانت النتيجة أن "ارتفعت أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة فصار من معلومه مثلاً مائة درهم في الشهر - وكان قبل هذه الحوادث والمحن يأخذها فضة عنها خمسة مثاقيل ذهباً - فإنه الآن يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلاً وثلثي رطل من الفلوس يقال لها مائة درهم ولا تبلغ ديناراً واحداً فيشتري بهذه

المائة ما كان قبل هذا يشتريه بأقل من عشرين بكثير⁽⁵⁷⁾.

وبهذا الصدد يذكر أحد الباحثين المحدثين في تفسيره لما ذكره بعض المؤرخين المعاصرين عن العلاقة بين كمية النقود وحركة الأسعار، أنَّ التاجر إذا استفاد مثلاً ثلاثة آلاف درهم في بضاعته، فإنما يتعوض عنها فلوس أو عشرون مثقالاً من الذهب والتي يحتاج إلى صرفها على مؤنثته ومؤونة عياله، وكسوته وكسوة عياله، فهو لو تأمل المشتري لاتضح له أنه لما كان يشتري هذه البضاعة بألف درهم مثلاً، وأنها كانت تغني عنه أكثر ما تغني عنه الثلاثة آلاف درهم، والبائس بغباوته فقط يزعم أنه استفاد والحقيقة أنه خسر، ولسوف يكتشف له الغطاء ويرى أنَّ ماله قد أكلته النفقات وابتلعه اختلاف النقود فيعلم فساد ما كان يظن وكذب ما كان يزعم⁽⁵⁸⁾.

مما سبق نخلص إلى أنَّ تذبذب حركة الاسعار أدت إلى بروز ظاهرة التضخم؛ نتيجة للفروقات الكبيرة في الاسعار مع قلة العملة الذهبية والفضية، إذ أنَّ نقص الغلال من جهة، وضرب كميات كبيرة من الفلوس من الجهة الأخرى، أدى إلى الغلاء وعمت المجاعة، والتي استفاد منها أهل الدولة وكبار التجار وتضرر منها عامة الناس.

ولمعالجة التضخم فقد دعا علماء ذلك العصر إلى العودة إلى نظام المعدنين ذوات العرض المحدود، وهما الذهب والفضة، والتي سار عليها اسلافهم، ولم يُعرف أن هناك أمة من الامم، تأخذو غيرها في قديم الازمان⁽⁵⁹⁾.

ومن الطبيعي أنه لا يمكن تجاهل الظروف الحربية في عملية ارتفاع أو انخفاض قيمة النقد، فمثلاً كانت بداية دولة المماليك البحرية، قد تزامنت مع الهجمات المغولية التي تعرضت لها البلاد الاسلامية، والتي دفعت الدولة المملوكية إلى الاستعدادات الكبيرة لذلك، فجمعوا أموالاً عظيمة لهذا الأمر، حتى صار لكل فارس أربعون ديناراً، فضلاً عن النفقات التي بعثوها الى نواب الشام والقادة العسكريين وغيرهم⁽⁶⁰⁾، فكانت نتيجة هذه الاجراءات هي زيادة النقود الذهبية لدى التجار، والتي حصلوا عليها من خلال إنفاق الجنود الاموال التي حصلوا عليها في تجهز أنفسهم، وشراء ما يلزم من عدد القتال، فكثرت تداول الذهب في الاسواق وقل الطلب عليها؛ لذلك انخفضت وتدنّت قيمة الدينار فوصل إلى سبعة عشر درهماً، فرخصت الاسواق⁽⁶¹⁾.

الخاتمة:

بعد دراستنا للموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها بما يأتي:

- استعملت دولة المماليك البحرية كغيرها من الدول الإسلامية الدينار الذهبية والدرهم الفضية، فضلاً أنها استعملت الفلوس نتيجة احتياج المجتمع إلى عملة لشراء السلع التي يقل سعرها

عن الدرهم أو أقل من أن تباع بذهب أو فضة، ، ف ضربوا الفلوس لسد هذه المشكلة، والتي اسموها بالمحقرات.

- أدت كثرة الفساد والزلغل في العملة، ولاسيما الفلوس إلى أن يتم التعامل في النقود في الوزن بدل العد، لذا لجأ الناس الى وزن تلك الفلوس حتى لا يحصل نقص في الفلوس التي يحصل عليها الشخص.

- بيّنت الدراسة أنّ النقود المماليك الحرية كغيرها من النقود الإسلامية قد تزيّنت بالنقوش والكتابات المتمثلة باسم السلطان الذي ضربت في عهده، وقد نقش عليها لقب السلطان، وبعض الآيات القرآنية، فضلاً عن مكان الضرب وتاريخه.

- نتج عن الدراسة أنّه كانت هناك علاقة قوية بين النظام النقدي وبين اسعار السلع التجارية، إذ أنّ التدهور في النظام النقدي ينتج عنه تدهور حالة الاسواق وربما تعطلها في بعض الاحيان، ومما يؤثر ذلك على سعر العملة مقابل الحركة التجارية، فأى تغيير في أسعار النقود يؤدي الى غلق كثير من التجار حوانيتهم وتوقف النشاط التجاري فيها، والذي أدى بدوره إلى بروز ظاهرة التضخم؛ نتيجة للفروقات الكبيرة في الاسعار مع قلة العملة الذهبية والفضية، إذ أنّ نقص الغلال من جهة، وضرب كميات كبيرة من الفلوس من الجهة الأخرى، أدى إلى الغلاء وعمت المجاعة، والتي استفاد منها أهل الدولة وكبار التجار وتضرر منها عامة الناس.

- (1) شجر الدر: أم خليل عصمت الدين شجر الدر بنت عبد الله، أصلها من أرمينيا وقيل تركية، أهداها الخليفة العباسي المستعصم بالله للأمير نجم الدين أيوب، والذي أعتقها وتزوجها بعد أن أصبح سلطاناً، كانت زكية وجميلة ووصفت بأنها صاحبة دهاء، وأصبحت سلطنة لمصر بعد أن أخفت موت زوجها وخطب لها على المنابر، وقتلت سنة (655هـ/1257م). ينظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت748هـ) سير أعلام النبلاء ، تحقيق : مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط ، ط3 ، مؤسسة الرسالة(بيروت ، 1985م) 394-393/16 ؛ ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي(ت874هـ) مورد اللطافة فيمن ولي السلطة والخلافة، تحقيق: نبيل محمد عبد العزيز ، دار الكتب المصرية (القاهرة ، 1997م) 17/2
- (2) ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي(ت874هـ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبعة مصورة عن مطبعة دار الكتب (مصر ، 1992م) 364/6 .
- (3) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت 808هـ) العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، تحقيق: خليل شحادة ، ط2 ، دار الفكر (بيروت ، 1988م) 424/5.
- (4) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر(ت845هـ) الذهب المسبوك في من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال ، لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة ، 1955م) ص91-92 ؛ المنديل، شريفة بنت صالح ، حجات السلطان الظاهر بيبرس والناصر محمد بن قلاوون وأثرها على مكة ، بحث منشور في مجلة حوليات آداب عين شمس ، مصر ، 2018 ، مج354/46.
- (5) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر(ت845هـ) إغاثة الأمة بكشف الغمة ، دراسة وتحقيق: أحمد حلمي فرحات ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية (الجيزة ، 2007 م) ، ص108.
- (6) الدمشقي، أبي الفضل جعفر بن علي(من علماء القرن السادس الهجري) الإشارة إلى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها ، اعتنى به وقدم له وعلق عليه: محمود الأرنؤوط ، دار صادر (بيروت ، 1999م) ص13.
- (7) الدنانير: لفظ فارسي معرب جمعها دنانير، وهو أسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب. ينظر: أبن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي(ت711هـ) لسان العرب ، دار صادر (بيروت ، 1993م) 292/4.
- (8) ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم (807هـ) تاريخ ابن الفرات ، عني بتحرير نصه ونشره: قسطنطين زريق ، المطبعة الأمريكية (بيروت ، 1936م) 88/2 ؛ القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القاهري(ت821هـ) صبح الاعشى في صناعة الانشا ، تحقيق: يوسف علي الطويل ، دار الفكر (دمشق، 1987م) 441/3 .
- (9) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي(ت845هـ) كتاب الاوزان والأكيال الشرعية ، حققه وعلق عليه: سلطان بن هليل بن عيد المسمار ، دار البشائر الإسلامية (بيروت ، 2007م) ص62.
- (10) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر(ت845هـ) شذور العقود في ذكر النقود ، تحقيق: السيد محمد علي بحر العلوم ، منشورات المكتبة الحيدرية (النجف ، 1967م) ص30.

- (11) محمد، عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (القاهرة ، 1964م) ص84 .
- (12) الدراهم الياقية: هي دراهم تنسب إلى يافا التي لم تكن مكاناً لضرب النقود، وكانت هذه الدراهم مغشوشة بلغت الفضة والنحاس فيها نسبة كبيرة، فزاد عددها بين الناس وارتفعت الاسعار في بلاد الشام بسبب ذلك. ينظر: ابو شامة، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل (ت 665هـ) الذيل على الروضتين ، تحقيق: محمد كوثرى ، دار الجبل (بيروت ، 1947م) ص211 ؛ اليونيني، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد (ت726هـ) ذيل مرآة الزمان ، ط2 ، دار الكتاب الإسلامي (القاهرة ، 1992م) 376/1 ؛ محمد ، النقود العربية ، ص91.
- (13) ابو شامة ، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل (ت665هـ) تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، تحقيق: عزة العطار ، دار الجبل (بيروت ، 1947م) ص211 ؛ المبيض، سليم عرفات ، النقود العربية الفلسطينية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 2002م) ص199 ؛ Paul balog The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Suriyam, New york, 1964, P 129.
- (14) المقرئزي، شذور العقود ، ص147 ؛ المبيض، النقود العربية ، ص205.
- (15) الرنوك: وهو الشارات التي أتخذها السلاطين والأمراء وظهرت على الدنانير والدراهم والفلس. ينظر: المقرئزي، شذور العقود ، ص147 .
- (16) المبيض، النقود العربية ص208-209.
- (17) المقرئزي، إغاثة الامة ، ص111 .
- (18) المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت845هـ) السلوك لمعرفة دول الملوك ، محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية (بيروت ، 1997م) 771/2 ؛ شفيق، فهمي محمود ، ممالك مصر والشام ، الدار العربية للموسوعات (بلا مكان ، 2008م) ص105 .
- (19) ابن قاضي شعبة، أبو بكر أحمد (ت851هـ/1447م) تاريخ ابن قاضي شعبة ، تحقيق: عدنان درويش ، المعهد العلمي العربي الفرنسي للدراسات العربية (دمشق ، 1977م) 180/2 .
- (20) بدر الدين العيني، محمود بن أحمد ابن موسى (ت855هـ) عقد الجمان بتاريخ أهل الزمان ، تحقيق: محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1987م) ص303 ؛ المقرئزي، إغاثة الامة ، ص111.
- (21) المقرئزي، السلوك ، 27/3 .
- (22) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي (ت733هـ) نهاية الأرب في فنون الأدب ، دار الكتب والوثائق القومية (القاهرة ، 2002م) 13/33 ؛ المقرئزي، السلوك ، 771/2 ؛ ابن عبد الباسط، خليل بن شاهين (ت920هـ) نيل الأمل في ذيل الدول ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ، المكتبة العصرية (بيروت ، 2002م) 99/1.
- (23) المقرئزي، السلوك ، 37/4 ؛ ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (ت874هـ) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، طبعة مصورة عن مطبعة دار الكتب (مصر ، 1992م) 151/10.
- (24) صبح الاعشى ، 442/13 .

- (25) ابن حجر العسقلاني ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت 852هـ) أنباء الغمر بأبناء العمر ، تحقيق: حسن حبشي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي (مصر ، 1969م) 60/1 .
- (26) الدراهم النقرة: وهي دراهم الفضة الكاملة وتحتوي على ما نسبته ، ثلثين من الفضة وثلث من النحاس. ينظر: المقريزي، إغاثة الأمة ، ص65.
- (27) ابن حجر، أنباء الغمر ، 60/1 .
- (28) سامح، عبد الرحمن ، الوحدات النقدية المملوكية عصر المماليك البحرية ، بلاد دار (جدة ، 1983م) ص27-30. من التاريخ الاقتصادي للدولة المملوكية ، ص240.
- (29) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، 198/7.
- (30) الدراهم الكاملة: وهي دراهم مستديرة تألفت من ثلثين فضة وثلثين نحاس، ضربها السلطان الكامل الأيوبي سنة (622هـ/1225م) . ينظر: المقريزي، شذور العقود ، ص29-30 ؛ ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى القرشي (ت 749هـ) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، المجمع الثقافي (أبو ظبي ، 2002م) ، 14/2 .
- (31) المقريزي، شذور العقود ، ص147 ؛ Warren C.SCHultz The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Suriam, New york, 1964, P 1978.
- (32) المقريزي، إغاثة الأمة ، ص108 .
- (33) القلقشندي، صبح الاعشى ، 510/3 ؛ النجدي، حمود بن محمد بن علي ، النظام النقدي المملوكي 684-922هـ/1250-1517م دراسة تاريخية حضارية ، مكتبة العبيكان (الرياض ، 1993م) ص179 .
- (34) القلقشندي، صبح الاعشى ، 511/3.
- (35) ابن المجاور، جمال الدين يوسف بن محمد (ت690هـ) صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة تاريخ المستبصر ، راجعه ووضع هوامشه: ممدوح حسن محمد ، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة ، 1996) ، ص12-13.
- (36) القلقشندي، صبح الاعشى ، 280/4 .
- (37) المقريزي، السلوك ، 579/1.
- (38) ابن فهد، عمر بن محمد بن محمد القرشي(ت885هـ) إتحاف الوري بأخبار أم القرى ، تحقيق: عبد الكريم علي باز ، بلا دار (الرياض ، 1980م) 114/3.
- (39) المقريزي، السلوك ، 786/1 ؛ الجزري، عبد القادر بن محمد الأنصاري(ت في القرن العاشر) درر الفرائد المنظمة في اخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة (الرياض،1983م) ص287 ؛ ابن فهد، إتحاف الوري ، 123/3 .
- (40) القلقشندي، صبح الاعشى ، 425/1 .
- (41) القلقشندي، صبح الاعشى ، 508-507/3 .
- (42) ابن مماتي، أسعد بن المهذب بن ابي مليح الايوبي (ت606هـ) قوانين الدواوين ، جمعه وحققه: عزيز سوريال عطية ، مكتبة مدبولي (القاهرة ، 1991م) ص331.
- (43) المقريزي، السلوك ، 32/2 .

- (44) للمزيد من التفاصيل يراجع، عبد العظيم، محمد عبد الودود ، الكتابات والخزاف على النقود والتحف المعدنية في العصر المملوكي البحري ، الدار العربية للموسوعات (بيروت ، 2009) ص 41 وما بعدها .
- (45) السلوك ، 171/6 .
- (46) المقريزي، السلوك ، 124/6.
- (47) ابن أياس، محمد بن أحمد (ت928هـ) بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق: محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (القاهرة ، 1982م) 395/3 .
- (48) المقريزي، إغاثة الأمة ، ص109؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، 104/16 .
- (49) صبح الاعشى ، 507/3 .
- (50) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، 116/16 ؛ قاسم، عبدة قاسم ، أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك، مكتبة سعيد رأفت (القاهرة ، 1978م) ص 247-248.
- (51) إغاثة الأمة ، 154.
- (52) إغاثة الأمة ، 144-145.
- (53) اليونيني، ذيل مرآة الزمان ، 376/1 .
- (54) المقريزي، السلوك ، 253/2 ؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ، 77/9 .
- (55) المقريزي، السلوك ، 771/2 .
- (56) المقريزي، السلوك ، 172/6.
- (57) المقريزي، السلوك ، 171/6.
- (58) عاشور، السيد محمد ، رواد الاقتصاد العرب ، دار الامل للنشر والتوزيع (القاهرة ، 1998م) ص 173.
- (59) المقريزي، شذور العقود، ص 147-148 ؛ المقريزي، إغاثة الأمة ، ص 120.
- (60) المقريزي، السلوك، 319/2 .
- (61) المقريزي، السلوك ، 319/2 ؛ إسماعيل، اكتمال ، الحملات المغولية آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على بلاد الشام، دار ومؤسسة رسلان (دمشق ، 2017م) ص 293.

First References:

* Ibin eas, Mohammad bin Ahmed (t928h):

1- bidaee al zhoor fe waqaea al dahoor, tahqeeq: Mohammad Mustafa, alhaiaa al maserea al ama lelkeatab (Qahera, 1982m).

* Bdur al deen al ainee, Mahmoud bin ahmed (t855h):

2- Aqed algoumaan bitareekh ahel al zamaan, tahqeeq: Mohammed amen

alhaiaa al maserea al ama lelkeatab (Qahera, 1987m).

* **Ibin tagrebardee, Jamal aldeen Yousef (t874h):**

3– Mawred al latafaa feman wale alsulta wa alkalafa, tahqeeq: Nabeel Mohammed, dar alkatub al masrea (Qahera, 1997m).

4– Al ngoom alzahera fe melook mesar wa alqahera, dar al kauteb (maser, 1992m).

* **Al jazree, abd alqader bin Mohamed (t fe alqaren al asher):**

5– Dureer Alfraed almunadama fe akhbaar al hag wa tareeq Maka almadama, tahqeeq: Mohamed hassn, Dar alumama (alreaad, 1983m).

* **Ibin hager al asqulane, Ahmed bin ali (t852h):**

6– Anbaa alkamur beabnaa al omer, tahqeeq: Hassn habishi, lagena aheaa al turath al aslume (maser, 1996m).

* **Ibin khaldoun, abd alrahman bin mohammed (t808h):**

7– Al abber wa dewan al mobtada wa al kabir, tahqeeq: khleel shhatha, t2, dar al faker (Bauroot, 1988m).

* **Al demashqee, gaafer bin ali:**

8– Al asharaa aela mahausen altegara, atena bh: Mahmood alernaout, dar sader (Bauroot, 1999m).

* **Al dahabi, Mohamed bin Ahmed (t748h):**

9– Ser Alaam alnoballa, tahqeeq: magmoaa men al bahetheen, t3, moassesat al resala (Bauroot, 1985m).

* **Abo Shama abd alrahman bin asmaeel (t665h):**

10– Taragm regaal al qarnen al sades wa al sabea, tahqeeq: azet al ataar, dar algeel (Bauroot, 1947m).

11– Althael ala al raothetaen, tahqeeq: Mohamed, dar algeel (Bauroot, 1947m).

* **Ibin abd albaset, khaleel bin shaheen (t920h):**

12– Nael al amel fe thael al douel, tahqeeq: Omer abd al salam tadmeree, almaktaba al asurea (Bauroot, 2002m).

* **Ibin al foraat, Mohamed bin abd al raheem (t807h):**

13– Tarekh ibin al fouraat, nasharaho: Qastanteen Zoraeq, al matbaa al amrecanea (Bauroot, 1936m).

* **Ibin fathel alla al omery, Ahmed bin yahea (t749h):**

14– Masaaleq al absar fe mmaliq al amsar, Al magma althaqafi (Abo dabi, 2002m).

* **Ibin fahed, Omer bin Mohamed (t885h):**

15– Athaaf al waraa beakhbar am alqura, tahqeeq: Abd alkareem ali baaz, bella dar (alread, 1980m).

* **Ibin qadee shahbaa, Ahmed (t851h):**

16– Tareekh Ibin qadee shahbaa, tahqeeq: Adnaan derweesh, almahed al alme al arebi al farence (Demasheq, 1977m).

* **Al qalqashandi, Ahmed bin ali (t821h):**

17– Soubhe al asha fe senait al ansha, tahqeeq: yousef ali al taweel, dar al faqer (Demasheq, 1987m).

* **Ibin al magawer, Yousef bin Mohamed (t690h):**

18– Tareekh al mostabser, moraga: mamdouh hassan Mohamed, maktabet al thaqafa al denea (Alqahera, 1996m).

* **Al maqreze, Ahmed bin ali (t845h):**

19– Agathet al ama bekashef al goma, tahqeeq: Ahmed helme, aen leldersaat wa albahooth (Al gezaa, 2007m).

20– Al thaheb al masbook fe mn haga mn al khlaafa wa al malouk, tahqeeq: Jamaal al deen al shaeal, legnia al taelief wa al targama wa al nasher (Alqahera, 1955m).

21– Al selok le marefat dowel al melouk, tahqeeq: Mohamed abd al qader ataa, dar al kouteb al almea (Bauroot, 1997m).

22– Shithor al aqood fe theqer al noqood, tahqeeq: Mohamed ali, al maktaba alhaideria (Al najaf, 1967m).

23– Katab al awzan wa al akeal al sharea, tahqeeq: Soultan bin haleel, dar albashaeer al aslameia (Bauroot, 2007m).

* **Ibin mamate, asaad bin al mohatheb (t606h):**

24– qawaween aldawaween, tahqeeq: Azeez soreail, maktaba madbouli (Al kahera, 1991m).

25– Lisan al areb, dar sader (Bauroot, 1993m).

* **Al noweree, Ahmed bin abd al wahaab (t733h):**

26– Nehaea al erab fe fenoun al adeb, dar alkuteb wa al wathaeq al qawmea

(Alqahera, 2002m).

* **Al yuneene, Mousa bin Mohamed (t726h):**

27– thail meraat al zaman, t2, Dar alkautab al salami (Alqahera, 1992m).

Secondly References:

* **Asmaeel, aktemal:**

28–alhamlat al magolea wa atharha alseasea wa alaqtadia wa al igtemaia ala belad al sham, dar reslan (demashq, 2017m).

* **Sameh, abd alrahman:**

29– Al wahdat al naqdeia aser al mamaleq al baherea, bela dar (Jada, 1983m).

* **Shafeeq, fahme mahmood:**

30– mamaleeq maser wa al sham, al dar al arbeia lel maosoaat (bela balad, 2008m).

* **Ashoor, al saied Mohamed:**

31– Rouad al iqtesad al arab, dar al amel (Al qahera, 1998m).

* **Qasem, abda qasem:**

32– Aswaq maser f easer salateen al mamaleq, maktba saeed rafat (Al qahera, 1978m).

* **Al mabeed, saleem Arafat:**

33– Al noqood al arbia al falstenia, al haiea al masrea (Al qahera, 2002m).

* **Mohamed, abd al rahman fahmi:**

34– Al noqood al arbia madeha wa haderha, almosesa al masrea (Al qahera, 1964m).

* **Mohamed, abd al wadood:**

35– Al katabat wa al zakharf ala al noqood wa al tohaf al madenia fe al aser al mamluki al bahri, Al dar al arbia lel mawsoaat (Bauroot, 2009m).

* **Al nagdi, hmood bin Mohamed:**

36– Alnedaam al naqde al mamluki 684–923h / 1250–1517m derasa tarekhea hadarea, maktaba al abekan (Al reaid, 1993m).

Researches

* **Al mandeel, sharefa bint salih:**

37– Hajat al saultan al daher bebers wa al naser Mohamed bin qalawuon wa atharoha ala maka, baheth manshoor fe magala hawliat aadab aen–shames, maser, 2018m.

رابعاً: المصادر الأجنبية

* **Warren C.SCHultz:**

38– Mamluk monetary, History, Areview tssay, Mamluk studies Review, no. 111, 1999.

* **Paul balog:**

39–The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Suriam, New york, 1964.